الأمم المتحدة S/2011/551

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسائلي السابقة بشأن الحالة في جنوب كردفان، وبخاصة رسالتي المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/539) التي أبلغتكم فيها بقرار إعلان وقف إطلاق النار في جنوب كردفان الذي اتخذته حكومة السودان من جانب واحد، يشرفني أن أحيل إليكم طيه شكوى مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ من السيد علي أحمد كرتي، وزير خارجية السودان، بشأن ما ارتكبته حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع الشمالي من انتهاكات متواصلة لأحكام اتفاق السلام الشامل خلال الفترة الانتقالية وبعد استقلال جنوب السودان، بما في ذلك أنشطتهما العسكرية الأخيرة في جنوب كردفان (انظر المرفق).

وإذ أبلغكم بهذه الشكوى، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دفع الله الحاج علي **عثمان**
الممثل الدائم

010911 010911 11-48472 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

أجد لزاما عليّ أن أضع بين يديكم اليوم شكوى بشأن الخروقات والتجاوزات المتصلة من قبل حكومة جنوب السودان خلال الفترة الماضية، ولكن قبل ذلك لا بد من التأكيد أولا أن التزام حكومة السودان وحرصها على تحقيق التسوية السياسية والاستقرار لا يختلف اثنان حوله. ذلك الالتزام الذي ترجمناه عمليا من خلال التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ثم الالتزام بتطبيق نصوصها بمسؤولية ومصداقية بما في ذلك إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لجنوب السودان في التاسع من كانون الثاني/يناير الماضي ثم المبادرة بالاعتراف بنتيجته، وعند إعلان انفصال الجنوب كدولة مستقلة كان السودان أول من اعترف بالدولة الجديدة ومد لها يد العون على النحو الذي أكده السيد رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي بمدينة جوبا في التاسع من تموز/يوليه ٢٠١١، والذي يقف شاهدا على التزامنا الذي لا يتزحزح بخيار السلام والاستقرار.

على النقيض من ذلك تماماً، كانت مواقف حكومة جنوب السودان عدائية تجاه الدولة الأم ابتداءًا من المضامين السالبة التي وردت في خطاب السيد سلفاكير ميار ديت رئيس دولة الجنوب يوم إعلان انفصال الجنوب كدولة، ولعلكم تذكرون الإشارات السالبة التي وردت في خطاب الرئيس سلفاكير مثل تأكيده على ارتباطهم بمتمردي دارفور وحديثه عن منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولذلك ليس غريبا أن تنتهج دولة الجنوب هذا المسلك العدائي ضد الحكومة التي منحتها حق تقرير المصير، من خلال تجاوزاتها وخروقاتها السافرة بدءًا باستضافة حكومة الجنوب لقيادة حركات دارفور المتمردة وتوفيرها المعسكرات والمأوى والتدريب وتزويدها بالسلاح الذي استخدمته ضد حكومة الشمال وما زالت تواصل هذا الدعم. وفي منطقة أبيي في أيار/مايو الماضي والتي بدأتها بتسريب ٢ ٥٠٠ جندي تحت غطاء الشرطة إلى داخل منطقة أبيي في انتهاج صارخ لاتفاقية السلام الشامل، وقبل ذلك عدم التزامها بسحب قواتها جنوب خط الحدود المتفق عليه في الفاتح من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ وكذلك عدم التزامها بترع سلاح قواتها في منطقة جنوب كردفان وتسريحها وإعادة دمجها، ثم هجماتها العسكرية الغادرة على عناصر القوات المسلحة السودانية التي كانت ضمن متحرك الوحدات المشتركة، تلك الهجمات التي لم تسلم منها حتى بعثة الأمم المتحدة نفسها، بل ومضت حكومة الجنوب لأبعد من ذلك عندما رعت في التاسع من آب/أغسطس الجاري مؤتمرا في منطقة كاودا بولاية جنوب كردفان ضم ممثلين عن حركات التمرد في دارفور إضافة إلى قيادات الحركة الشعبية قطاع الشمال، وذلك بغرض التنسيق للعمل العسكري المشترك حيث وقع المشاركون (وهم أبو القاسم إمام الحاج عن فصيل عبد الواحد محمد نور، الريح محمود عن فصيل مني أركو مناوي، رمضان نمر عن جانب الحركة الشعبية في جنوب كردفان) على وثيقة تنص على العمل على إسقاط حكومة السودان بالعمل العسكري المسلح.

ومن جانب آخر فإن خروقات الحركة الشعبية وتجاوزاتها في جنوب كردفان كثيرة لا تحصى، وعلى سبيل المثال لا الحصر أنها ومنذ المراحل التحضيرية لإجراء الانتخابات لمنصب الوالي في ولاية جنوب كردفان كانت تؤكد علنا وباستمرار أنها سوف تلجأ لخيار الحرب إذا ما فقدت نتيجة الانتخابات، بل كان لها شعار معلوم (وهو النجمة أو الهجمة)، أي إما أن يفوز مرشحهم عبد العزيز الحلو الذي يحمل شعار النجمة، أو أن يلجأوا إلى العمل العسكري، وقد كانت حكومة جنوب السودان تقف وراء كل الأعمال العدائية في جنوب كردفان وتدعمها بالعتاد والسلاح، ولذلك كان مخططهم للعمل العسكري في جنوب كردفان قد تم التحضير والإعداد له مسبقا فجاءت هجماتهم العسكرية مباشرة عقب إعلان نتيجة الانتخابات على مناطق أم دورين، كاودا، كادقلي، كما أن هناك خطوطا مباشرة للإمداد والإسناد العسكري من جنوب السودان إلى الحركة الشعبية قطاع الشمال في جنوب كردفان.

وبرغم خروقات وتجاوزات حكومة جنوب السودان، وتحريضها ودعمها المستمر للحركة الشعبية قطاع الشمال وكذلك حركات التمرد الدارفورية لتأجيج الأوضاع الأمنية في البلاد، بادرت حكومة السودان بإعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد ولمدة أسبوعين في منطقة جنوب كردفان، بل أوفدت حكومة السودان لجنة عليا لتقييم الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان هناك، ولكن لم تجد هذه المبادرة الإيجابية أذنا صاغية لدى حكومة جنوب السودان التي ما زالت ماضية في تحريضها للحركة الشعبية قطاع الشمال لكي تخوض حربا بالوكالة في جنوب كردفان. ولذلك فإننا نهيب بمجلس الأمن الموقر وبوصفه قميناً على صون الأمن والسلم الدوليين بل وشريكا في تحقيق اتفاقية السلام الشامل، ونشير في هذا الخصوص إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بدءا من قراره ١٥٧٤ (٢٠٠٤) عندما غادر المجلس مقره في نيويورك وانعقد في نيروبي دعما لتحقيق اتفاقية السلام الشامل، نهيب به أن يستخدم ما لديه من صلاحيات ووسائل مع حكومة جنوب السودان بما يحملها على الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وأن تكف فورا عن تدريب ودعم وتحريض المجموعات المسلحة المتمردة سواء كان ذلك في جنوب كردفان أو دارفور، ولحث تلك الجماعات المتمردة في دارفور وجنوب كردفان على العودة لصوت العقل والاستجابة لإعلان وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة، والجلوس معها بشكل مباشر للتوصل عن طريق التفاوض والحوار إلى تسوية سلمية.

(توقيع) علي أحمد **كرتي**
وزير الخارجية